كشف تلبيسات عادل حمدان فيما نقده على تحقيقي لكتاب السُّنَّة لعبد الله بن أحمد بن حنبل

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وسلم تسليما كثيرا مزيدا.

أما بعد:

فإني أحمد الله تعالى على ما من به علي من تحقيق "كتاب السُّنَّة والرد على الجهمية" لأبي عبدالرحمن عبدالله بن الإمام أحمد بن محمد بن حنبل رَحِمَهُمَاٱللَّهُ.

وإن من تمام نعمة الله تعالى عليَّ: أن يسر طباعته ونشره بين أهل العلم وطلابه، وقد طُبِعَ منه ولله الحمد والمنة أكثر من أربعة آلاف نسخة منذ خمس سنوات.

ثم إني كنت قد اعتمدت في تحقيق الكتاب على نسختين خطيتين متأخرتين، وهما اللتان تيسرتا لي في ذلكم الحين، أي منذ اثنتي عشرة سنة، فإنه في ذلكم الحين لم تكن الأمور ميسرة لنا في دماج لقلة الاتصالات والمواصلات، وقلة المعرفة بأماكن المخطوطات، ولم يكن يوجد في ذلكم الحين عندنا (شبكة الإنتر نِت)، التي أصبحت الآن تملأ الدنيا وأصبحت غنية وثرية بالمخطوطات، حتى وإن لم يوجد فيها ما يحتاجه الإنسان؛ لكنه يتمكن من التواصل مع من هو متخصص بهذا الشأن أو من له صلة بالموضوع.

وأنا عند أن اعتمدت على تلكم النسختين المتأخرتين كنت ممتثلا لقول الله سبحانه وتعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾، وقوله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ

نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا﴾، وقوله تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾.

وكان حالي مع هاتين النسختين كما قيل:

إذا لم يكن إلا الأَسِنَّةُ مركبٌ فما حيلة المضطر إلا ركوبها

هذا مع أني كنت عازما في قرارة نفسي أنه متى يسر الله تعالى لي النسخ الأصلية أني أقابل عليها وأضبط نص الكتاب ما بقيت على قيد الحياة.

ثم إني قد بينت في مقدمة التحقيق أني قد اعتمدتُ على نسخة الدكتور القحطاني غفر الله له بسبب عدم وجود النسخ الأصلية.

ثم لمَّا يسر الله لي هاتين النسختين تمت المقابلة، وستراها في الطبعة الثانية يسر الله طباعتها، وقد تبين لي أن النسخة التي طبعتها دار ابن الجوزي بالدمام بتحقيق الدكتور القحطاني وفقه الله لم تكن المقابلة فيها مع المخطوط بالشكل المطلوب، فإني وجدت أشياء كثيرة سقطت من المطبوع مع أنها موجودة في النسخ الخطية، وكذا وجدتُ في المطبوع أشياء كثيرة قد تحرفت؛ بل هناك سقط في بعض المواضع من الأحاديث والآثار، وقد بينتها في مواضعها من نسختي والحمد لله.

ثم إني -والحمد لله- قد انتهيت من مقابلة النسختين الخطيتين منذ زمن.

والنسخة الأولى منهما هي: النسخة الظاهرية المسندة، وتاريخ نسخها: (٦٤٤هـ)، وهي التي اعتمدها الدكتور أصلا لتحقيقه، وكذلك فعلتُ والحمد لله.

والنسخة الثانية: نسخة مكتبة جامعة أم القرى، وتاريخ نسخها: (٧٨٣هـ)، وقد انتهيت من المقابلة بينهما مع المطبوع والحمد لله.

فأنا منذ ثلاث سنوات بفضل الله تعالى أعيد النظر والتصحيح والمقابلة لكتاب السُّنَّة وقد بينت ذلك كله في مقدمة الطبعة الثانية يسر الله خروجها، كما سيراه

القارئ الكريم في حينه إن شاء الله تعالى.

وبينما أنا أجهز الكتاب في هذه الأيام لإعادة طباعته، وأضع اللمسات الأخيرة؛ إذا بأحد الإخوة الأفاضل يبعث إلي بنسخة من كتاب السُّنَّة لعبدالله بن أحمد رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ، بتحقيق أبي عبدالله عادل بن عبدالله آل حمدان.

وقد قيل لي من قبل: إن هذا المحقق قد انتقد على النسخة التي حققتها، وعند أن أخذت النسخة المرسلة إليَّ بحثت عن الصفحة التي أورد المحقق انتقاده على نسختي فيها، فلما قرأتُ ما أورده من النقد والتعقب والاعتراض، تعجبتُ مما أورده الأخ المذكور غاية التعجب، كما قد حصل لغيري ممن رأى ما كتبه بيده.

وقبل أن أورد ما نقده عليَّ مع الرد عليه وبيان حاله وكشف جهالاته، سأتكلم عن تلكم النسخة المحققة على سبيل الإجمال، فأقول مستعينا بالله تعالى:

أَوَّلًا: عند أن رأيت الكتاب وجدته فاخر الطباعة من حيث التجليد، فهو مطبوع في بيروت طبعة فاخرة، كما هو ظاهر من تجليد فؤاد بعينو.

ثَانِيًا: أن ورق الكتاب شاموا، وهو من أفخر أنواع ورق الطباعة، إلا أني تعجبت حين تصفحت بعض المواضع في الكتاب وقلبت أوراقه وتأملت في تحقيق الأخ المذكور، وتحيرت من طريقته في التخريج، وفي الصف والإخراج، فالكتاب كما يقال: من خارج الله الله!!! ومن داخل يعلم الله!!!.

ويؤسفني أن أقول: أسمع جعجعة ولا أرى طحنًا!!!.

ثَالِثًا: أن الكتاب مجهول الدار الناشرة التي طبعته، فإنه لا يوجد على طرته من الخارج، ولا من الداخل اسمٌ لأي دار ناشرة!!! اللَّهُمَّ إلا في أواخر الكتاب في الورقة الأخيرة التي أُورِدَ فيها مؤلفات وتحقيقات المحقق المذكور!!! فإنها قد كتب فيها:

[دار الأمر الأول]!!!. إلا أنه بخط دقيق!.

وأيضًا: لم يكتب عليه حتى الدار التي تقوم بتوزيعه، وكأنه كتاب مسروق!!!.

والذي يظهر لي وَاللهُ أَعلَمُ؛ إن لم أكن مخطئًا: أن السبب في هذه التعمية عن الكتاب وعن مصدره، وفي هذا التجهيل له، هو: عدم قبول أصحاب دور النشر لطباعته لسبب من الأسباب، مما اضطر المحقق المسكين أن يتجشم الصعاب وينفق عليه من كيسه الخاص حتى لا تذهب جهوده أدراج الرياح.

ثم إني لا أعلم هل قبله صاحب دار الأمر الأول لتوزيعه في مكتبته؟! أم أن المحقق هو القائم بتوزيعه بنفسه، والدليل على ذلك:

أن المحقق قد كتب على طرة الصفحة الرابعة من الداخل في مربع مستطيل: [يطلب من: جوال:٠٥٤٤٨٩٢٧٧٢]!!!.

رابعًا: يلاحظ على المحقق أنه لم يهتم بتوثيق نسبة الكتاب إلى المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ كما فعل من سبقه ممن حقق الكتاب، وإنما اكتفى بذكر ستة أسطر ولعله لخصها من مقدمات النسخ المحققة قبله.

فلا أدري هل كان هذا عجزًا من المحقق النحرير في البحث والنظر؟ أم أنه اكتفى بتوثيق من سبقه؟ أم أنه خشي أن لا يأتي بشيء جديد زائد على تقرير من تقدمه، فيكون تحقيقه عريا عما يميزه؟.

فإذا لم يحرر المسألة في هذا، فلا أدري ما معنى (تحقيق عادل الحمدان!!؟).

خامسًا: الذي يظهر أن المحقق أصلحه الله تعالى لم يهتم بدراسة إسناد النسخة الأصلية (أ)، وهي الظاهرية، ولم يبين موقفه من وجود رجلين في السند، أحدهما مجهول الحال، والآخر لم توجد له ترجمة، فإذا لم يبين موقفه من إسناد الكتاب سلبًا أو إيجابًا، فلا أدري ما معنى: (تحقيق أبي عبدالله عادل الحمدان!!؟).

هل هي الرغبة في وجود هذا الاسم اللامع البراق (عادل آل حمدان) على طرة «كتاب السُّنَّة»؟ أم أنه كانت عنده رغبة وأمنية في تحقيق هذا الكتاب الماتع؛ لكنه سُبِقَ إليه، فاضطر إلى أن يفعل ما فعل؟. ﴿علمها عند ربي﴾.

سادسًا: ذكر أخونا المحقق المدقق وفقنا الله وإياه (ص:١٨) من مقدمة تحقيقه تحت عنوان: (منهجي في التحقيق) (برقم:١)، فقال: (قابلت بين نسخة (أ)، وهي الأصل، و(ب)، أكثر من مرة ...) إلى قوله: (مع الحرص الشديد على تقليل الحواشي بذكر الفروق التي لا طائل في ذكرها في نظري).انتهى

قال أبو مالك عفا الله عنه: لا أدري ما هذا التحقيق؟! هل هو من أجل إفادة القُرَّاء وطلبة العلم ومن أراد الفائدة؟! أم من أجل إفادة نظره هو!!؟.

سابعًا: قال الأخ المدقق!! وفقه الله (ص:١٩) (برقم:٧): خرجت الأحاديث والآثار من الكتب المشهورة، كالكتب الستة وغيرها، تخريجًا مختصرًا تقليلا لحواشي الكتاب).

قُلتُ: كلا ؛ بل هذا عجز منك، وقلة علم بفن التخريج، وخوف من اختلاف الروايات وطرقها، ولقصر باعك في إصدار الحكم النهائي على الأحاديث والآثار الواردة في «كتاب السُّنَّة»، وإلا فما الذي أتحفت به القراء الكرام من أهل العلم وطلبته!؟.

هل هو التجليد الفاخر؟! أم ورق الشاموا الراقي!!!.

وما مثلك أيها المحقق البارع إلا كالثعلب الذي يضرب به المثل في الكسل، فقالوا: لمَّا عجز الثعلب عن تناول العنب من الشجرة، قال: (إنه حامض!!!).

ثامنًا: قال أخونا عادل وفقنا الله وإياه (ص:١٩): (إما [هكذا] الآثار المروية عن السلف فإني لا ألتزم بيان حال أسانيدها، لتواتر معناها عند أهل السُّنَّة).

قُلتُ: ثَبِّتْ عرشك ثم انقش يا أيها المحقق!!.

أَوَّلًا: أثبت لنا أنك حكمت على حديث مرفوع بالصحة أو بالضعف، إلا فيما ندر، ثم اعتذر عن عدم التزامك بالحكم على الآثار، فإن هذا الكلام مِن ذَرِّ الرماد على عيون المغفلين!!.

فأرني مائة حديث في الكتاب الذي جملته ألف وخمسمائة وأربعة وأربعون حديثًا وأثرًا في نسختك، قد حكمت عليها على طريقة أهل العلم، حتى يستفيد الباحث ولا يبقى متحيرًا في حال هذه الأحاديث.

لكن الأمر كما قدمتُ لك، أن الذي منعك من إصدار الأحكام أن باعك قاصر في هذا الفن، وأنك عاجز عجزًا بيِّنًا لا شك فيه ولا امتراء؛ بل أظنك لم تتعلم مصطلح الحديث ودراسة الأسانيد بالشكل المطلوب.

وقد قيل: من تكلم في غير فنه أتى بالعجائب. والله المستعان.

وقيل أيضًا: فاقد الشئ لا يعطيه.

وعلى هذا، فلماذا تتعب نفسك بتكثير الطبعات في المكتبات دون فائدة تذكر جئت بها لم يسبقك إليها غيرك ممن سبق وحقق الكتاب!!؟، وقد قالوا:

ينبغي أن لا يخلو تصنيف من أحد المعاني الثمانية التي تصنف لها العلماء وهي: اختراع معدوم، أو جمع مفترق، أو تكميل ناقص، أو تفصيل مجمل، أو تهذيب مطول، أو ترتيب مخلط، أو تعيين مبهم، أو تبيين خطأ. كذا عدها أبو حيان، ويمكن الزيادة فيها.انتهى من «قواعد التحديث» للقاسمي (ص:٤٨).

قُلتُ: فهل أتيت بشئ مما ذُكِرَ يا أخي عادل وفقنا الله وإياك!!.

تاسعًا: قال أخونا عادل (ص:١٩): (بغض النظر عما قد يوجد من الضعف القريب في أسانيد بعضها؛ لأن تتابع المصنفين في العقائد من علماء السُّنَّة على إيراد هذه الأقوال على سبيل الاحتجاج دليل على موافقتها لأصل اعتقاد أهل السُّنَّة)انتهى

قُلتُ: إنما يكون هذا عند الاحتجاج على الخصم المخالف من جهمية ومعتزلة وأشاعرة، فكل هذا محمود ولا بأس به عند السلف والخلف.

لكن العلماء عند التحقيق والتدقيق والتهذيب والمدراسة فيما بين أهل السُّنَّة والجماعة والتعليم لطلاب العلم، لا بد من البيان والتوضيح حتى يكون طلاب العلم على بينة تامة بما يدرسونه ويتعلمونه.

ثم إني أتحداك أن توجد لي مَن يوافقك على منهجك هذا من أهل العلم المعتبرين، من أمثال الشيخ ربيع المدخلي رفع الله قدره، وممن سبقه من العلماء الذين كتبوا وألَّفُوا في السُّنَّة والعقيدة من مثل العلَّامة الألباني والعلامة مقبل بن هادي الوادعي رحمهم الله تعالى.

وقد قال العلامة الألباني رحمه الله تعالى في جواب عن سؤال أورده الحويني إليه رحمه الله تعالى كما في مقدمة «كتاب التفسير» لابن كثير رحمه الله (ج١ص:٩-١١) بتحقيق الحويني، فقال رحمه الله:

(إلى الأخ الفاضل أبي إسحاق الحويني حفظه الله، ووفقه إلى ما يحبه ويرضاه.

وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته.

أما بعد: فقد ذكرت -بارك الله فيك- أنك في صدد تحقيق تفسير الحافظ ابن كثير، وأن العلماء وطلاب العلم اختلفوا عليك في إخضاع أسانيد التفسير كلها

لقواعد المحدثين إلى فريقين:

أحدهما: يرى أن الإخضاع المذكور فيه تضييع للتفسير؛ إذ غالبه نُسَخٌ وَكُتُبٌ؛ كَنُسخة علي بن أبي طلحة، عن ابن عباس، وكتفسير السُّدِّيِّ وغيرها، ومن حُجَّتهم المقالة التي تنسب إلى الإمام أحمد قال: ثلاثة لا أصل لها؛ منها: التفسير، قالوا: معنى لا أصل لها: يعني: لا إسناد لها، فهذا يدل على عدم اعتبار الإسناد في التفسير، فهل هذا صحيح؟.

والآخر: يرى معك ضرورة إخضاع ذلك لقواعد المحدثين، ثم رجوت أن أسطر لك جوابي عليه، فأقول مستعينا بالله، ومعتذرًا لك عن الإيجاز فيه نظرًا لظروفي الخاصة:

لا أرى البَتَّةَ عدم تطبيق قواعد علم الحديث على الآثار السلفية؛ كيف؟ وهي في المرتبة الثانية بعد السُّنَّة المحمدية في تفسير الآيات الكريمة، فينبغي أن تُساقَ مساقها في تحقيق الكلام على أسانيدها، وهو الذي جرى عليه العلماء المحققون، وقد فَصَّل الحافظ السيوطي القول في نُسخة علي بن أبي طلحة، عن ابن عباس، وفي غيرها من الروايات، وَبَيَّن ما يصح منها وما لا يصح على تساهل منه في التصحيح معروف، ثم نقل عن الإمام الشافعي أنه قال: لم يثبت عن ابن عباس في التفسير إلَّا شبيهٌ بمائة حديث (الإتقان) (٢/١٨٨-١٨٩)، وكلمة الإمام أحمد التي احتج بها الفريق الأول هي -إن صحت- حجة عليهم إذا فسرت على ظاهرها؛ لأنه لا يجوز الجزم بما لا أصل له اتفاقًا، ولذلك فسرها المحققون من أصحابه بأن مراده: أن

الغالب أنه ليس لها أسانيد صحاح متصلة، وإلا فقد صح من ذلك كثير، وعليه فلا يجوز أيضا التسوية في تفسير كلام الله بين ما صح من الآثار وما لم يصح، وأن التسوية في تفسير كلام الله بين ما صح من الآثار وما لم يصح، وأن تساق مساقًا واحدًا، هذا ما لا يقوله عالمٌ، وإن قال خلافه عالم، فله وجهة نظرٍ عنده، ولا يُجعل قاعدة.

فهذا ابنُ تيمية الذي نسب إليه الفريق الأول أنه كان لا يعتبر الإسناد يقول في (مقدمة التفسير) ولخصه السيوطي بقوله (١٧٧/٢): (والاختلاف في التفسير على نوعين، منه ما مستنده النقل فقط، ومنه ما يعلم بغير ذلك، والمنقول: إما عن المعصوم، أو عن غيره، ومنه ما يمكن معرفة الصحيح منه من غيره، ومنه ما لا يمكن ذلك، وهذا القسم الذي لا يمكن معرفة صحيحة من ضعيفه عامته مما لا فائدة فيه، ولا حاجة بنا إلى معرفته).اهـ

وإذا كان من المعلوم ومن المتفق عليه أنه لا سبيل إلى معرفة صحيح المنقول من ضعيفه سواء كان حديثًا مرفوعًا أو أثرًا موقوفًا إلا بالإسناد، ولذلك قال بعض السلف: لولا الإسناد لقال من شاء ما شاء، فكيف يصح أن ينسب إلى ابن تيمية وغيره من المحققين أنهم لا يعتبرون الأسانيد في نسبة الأقوال إلى قائليها؟.

وكيف يمكن معرفة الصحيح من غيره إلا بالإسناد، لا سيما وفي الآثار قسم كبيرٌ له حكم الرفع بشروط معروفة لا مجال الآن لذكرها، من أهمها: أن لا يكون من الإسرائيليات؟.

وختامًا: فإني أرى أنه لا بُدَّ من إخضاع أسانيد التفسير كلها للنقد العلمي الحديثي، وبذلك نتخلص من كثيرٍ من الآثار الواهية التي لا تزال في بطون كتب التفسير، وما كان سكوت العلماء عنها إلى لكثرتها وصعوبة التفرغ لها، وعليه: أقترح حصر النقد بما لا بُدَّ منه من الآثار المتعلقة بالتفسير، بما يعين على الفهم الصحيح، أو يصرف غيره تصحيحًا وتضعيفًا، والإعراض عن نقد ما لا حاجة لنا به من الآثار كما تقدم عن ابن تيمية، فإنه لا حاجة لنا فيه، والله أعلم.

وكتبه

محمد ناصر الدين الألباني

أبو عبدالرحمن

(عمان- ٢٠ من ذي القعده سنة ١٤١٥هـ).اهـ

قُلتُ: وكذا يقال في كتب السُّنَّة والعقيد المسندة ولا فرق، وإلا فقد كان من الواجب عليك أن تفرغ المخطوطتين كما هما، دون أي نقل تصحيح أو تضعيف لمن تقدم من أهل العلم، كما قد فعلتَ هذا في بعض المواضع.

فإنك قد نقلت تضعيفًا لبعض الرواة عن بعض أهل العلم في بعض المواضع.

ثم إنك قد أتيت بمذهب جديد ثالث في تحقيقك هذا وهو أنك ترى جواز التصحيح ولا ترى التضعيف، وهذا واضح في منهجك في التخريج على شدة هزله!!.

ثم لا أدري ما أنت صانع بما أورده الإمام الذهبي رحمه الله في «كتاب العلو» وتضعيفه لبعض الأحاديث والآثار الواردة في العقيدة، بل والحكم على بعضها بالنكارة؟!!!.

ثم ما أنت صانع أيضًا في حديث: «رأيت ربي في أحسن صورة». الذي حكم عليه الإمام ابن خزيمة رحمه الله تعالى في "كتاب التوحيد" بالضعف؟ وإن كُنتُ لا أوافقه على ذلك كما قد بينته في تخريج الحديث في تحقيقي هناك والحمد لله.

وما أنت صانع أيضًا بما ضعفه الإمام الدارقطني في "العلل" مما هو وارد في عقيدة أهل السُّنَّة والجماعة؟ بل وبعضه في الصحيحين أو في أحدهما.

وما أنت صانع أيضًا بما ورد في "علل ابن أبي حاتم"، وهلم جرًّا؟؟؟.

عاشرا: قال أخونا المحقق عادل وفقنا الله وإياه (ص:١٩) (برقم:٨، ٩): (وضعت ملحقا للأحاديث والآثار ...إلخ).

قُلتُ: من باب الإنصاف، فإن هذا أحسن ما في نسختك المحققة لا غير، فلو أنك جعلت عملك كله عبارة عن فهارس للنسخ المتقدمة لكتاب السُّنَّة لكنت قد خدمتَ الكتاب هذا خدمة عظيمة، ولكان خيرًا لك من التعب فيما صنعتَ دون طائل، ودون فائدة تذكر، والله المستعان.

حادي عشر: من الملاحظ على تخريجات أخينا عادل الحمدان الهزل الواضح، وهذا إنما يظهر لمن كان من أهل هذا الفن لا لمن كان على شاكلته ممن استحسن انتقاداته على تحقيقي.

وظاهر أيضًا على عمل الأخ عادل المحترم عدم بذل أي جهد في تتبع الطرق والأسانيد للأحاديث والآثار!!!.

ولا أدي هل هذا عجز منه وعدم معرفة بهذا الفن، وهو الأقرب عندي، أم أنه نتيجة الكسل الظاهر عند الأخ المحقق؟!!. وفقنا الله وإياه لكل خير.

وإلا فما فائدة التحقيق لكتاب قد حُقِّقَ أكثر من مرة!!!.

ثاني عشر: زعم أخونا المحقق أصلحه الله تعالى أنه (خرج الأحاديث تخريجًا مختصرًا تقليلا للحواشي) –زعم- وفي مقابل ذلك، فقد عبث بالمتون وشتتها في الصفحات، حتى إن بعض الأحاديث أو الآثار ربما أخذت نصف صفحة أو أكثر، وبعضها أخذ صفحة كاملة على قلة ألفاظه.

وقد كان ينبغي له أن يفعل العكس، فَيَصُفُّ الكتابَ صفًّا جيدًّا، ويرتبه، ثم يتوسع في التخريج شيئًا ما على حسب قدرته العلمية، إن كان عنده قدرة، وإلا فقد كان عليه أن يستأجر بعض العاملين في التخريج في مصر أو غيرها، ولو بذل له بعض المال، فإنه يؤجر على ذلك –مع العزو- لأن المطلوب هو حصول الفائدة للعلماء وطلاب العلم، وهذه هي ثمرة التخريج والحكم.

هذا بالنسبة لِمَا لاحظته على تحقيق الأخ عادل وفقنا الله وإياه لطلب العلم النافع من أهله.

وهذا في الجملة، وإلا فإني لم أُنعِمِ النَّظَرَ في طَيَّات التحقيق إلى الآن، ولعل الله ييسر لي وقتا كافيا للنظر فيه حتى تعم الفائدة والنصح إن شاء الله تعالى.

أما ما يخصني مما أورده الأخ المحقق عادل وفقنا الله وإياه من اعتراضاته على تحقيقي، فهو في الفصل الآتي إن شاء الله تعالى.

فصل

في تفنيد ما أورده الأخ المحقق والمخرج عادل بن عبد الله آل حمدان وفقنا الله وإياه لكل خير على تحقيقي لكتاب السنة والرد على الجهمية

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وسلم.

أما بعد:

فقد قال الأخ عادل وفقنا الله وإياه (ص:١٥): (والملاحظة العامة على جميع الطبعات السابقة):

١- أنه قد سقط منها عدة أحايث وآثار وهي كالتالي على ترقيم هذا الكتاب: (١٦، و١٢١، و٤٣٦، و٥٦٧، و ....).

قُلتُ: قد تقدم الجواب عن هذا، وهو بالنسبة لتحقيقي أنه لم تكن النسختان الأصليتان بحوزتي في حال التحقيق، والسبب فيما حصل من السقط المذكور في نسختي هو اعتمادي على طبعة الدكتور القحطاني أحسن الله عاقبتنا وإياه في الأمور كلها، لكن الأمر تغير في هذه الطبعة والحمد لله وحده.

قال أخونا عادل وفقه الله (ص:١٥): (حكمهم على كثير من آثار وأقوال السلف الصالح في الاعتقاد بالضعف والنكارة!! وكأنهم يوهمون القارئ جهل علماء السلف الأوائل –ممن صنف في السُّنَّة والاعتقاد– بعلم الحديث والجرح والتعديل، بسبب تلك الروايات والأقوال الكثيرة الضعيفة التي يوردونها في مصنفاتهم ويحتجون بها على خصومهم من أهل البدع والأهواء).

قُلتُ: أمرك عجيب يا أخي عادل!! فإني لا أدري، هل هذا التقعيد صادر منك عن غَيرَةٍ، أم عن جهل بطريقة أهل العلم، ولا أظن بك إلا هذا الأخير.

والجواب عن هذه الجهالات أن يقال:

أما نحن أخي الكريم فقد سلكنا طريقة أهل الحديث وقواعدهم في التصحيح والتضعيف، على ما درسناه وتعلمناه في كتب علوم الحديث التي دونها السلف - الذين تحتج بهم أنت على تثبيت قواعدك المُحدثة المهزوزة- وكان ذلك على أيادي مشايخنا المتخصصين في هذا الفن رحم الله أمواتهم وحفظ أحياءهم، من مثل الشيخ مقبل بن هادي الوادعي والعلامة ربيع بن هادي المدخلي رفع الله قدرهم.

وأما بيان منهج السلف رحمهم الله -الذي جهلته أنت ومن كان على شاكلتك- فيما يوردونه من الأحاديث الضعيفة في مصنفاتهم، فإليك البيان:

[الجواب عن رواية بعض كبار الأئمة عن الضعفاء]:

فقد قال الإمام النووي رحمه الله تعالى: في "شرح مسلم" (ج١ص:١٢٥-١٢٦):

قد يُقال: لِمَ حدث هؤلاء الأئمة عن هؤلاء مع علمهم بأنهم لا يحتج بهم؟.

ويجاب عنه بأجوبة:

أحدها: أنهم رووها ليعرفوها، وليُبَيِّنوا ضعفها؛ لئلا يلتبس في وقت عليهم، أو على غيرهم، أو يتشككوا في صحتها.

الثاني: أن الضعيف يُكتب حديثه؛ ليعتبر به، أو يستشهد، كما قدمناه في فصل المتابعات، ولا يحتج به على انفراده.

الثالث: أن رواية الراوي الضعيف يكون فيها الصحيح والباطل، فيكتبونها، ثم يميز أهل الحديث والإتقان بعض ذلك من بعض، وذلك سهل عليهم، معروف عندهم، وبهذا احتج سفيان رحمه الله حين نَهَى عن الراوية عن الكلبي! فقيل له: أنت تروي عنه؟! فقال: أنا أعلم صدقه من كذبه.

الرابع: أنهم قد يروون عنهم أحاديث الترغيب والترهيب وفضائل الأعمال والقصص، وأحاديث الزهد ومكارم الأخلاق ونحو ذلك مما لا يتعلق بالحلال والحرام وسائر الأحكام، وهذا الضرب من الحديث، يجوز عند أهل الحديث وغيرهم التَّساهلُ فيه، وروايةُ ما سوى الموضوع منه، والعمل به؛ لأن أصول ذلك صحيحة مقررة في الشرع، معروفة عند أهله.

وعلى كل حال: فإن الأئمة لا يروون عن الضعفاء شيئا يحتجون به على انفراده في الأحكام، فإن هذا شيء لا يفعله إمام من أئمة المحدثين ولا محقق من غيرهم من العلماء.

وأما فعل كثيرين من الفقهاء أو أكثرهم ذلك، واعتمادهم عليه، فليس بصواب؛ بل قبيح جِدًّا، وذلك لأنه إن كان يعرف ضعفه لم يحل له أن يحتج به، فإنهم متفقون على أنه لا يحتج بالضعيف في الأحكام، وإن كان لا يعرف ضعفه لم يحل له أن يهجم على الاحتجاج به من غير بحث عليه بالتفتيش عنه إن كان عارفًا، أو بسؤال أهل العلم به إن لم يكن عارفًا، وَاللهُ أَعلَمُ.انتهى

وقال الإمام أحمد رحمه الله تعالى: الحديث الضعيف إذا لم ينافه كتاب أو سنة، وإن لم يشهدا له، وإن لم يخرج تأويله عن إجماع الأمة، فإنه يوجب القبول والعمل بقوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم: «كَيفَ وَقَد قِيلَ!؟»، والحديث الضعيف عندي آثر من الرأي والقياس.انتهى من "قواعد التحديث" (ص:١٦١) للقاسمي.

وقال الإمام أحمد رحمه الله تعالى: كان يزيد بن هارون يكتب عن الرجل وهو يعلم أنه ضعيف! وكان له ذكاء وعلم بالحديث. المصدر السابق (ص:١٦٢).

وقال إسحاق بن راهويه رحمه الله تعالى: قيل للإمام أحمد بن حنبل رحمه الله: هذه الفوائد التي فيها المناكير، ترى أن نكتب الجيد منها؟ فقال: المنكر أبدًا

منكر، قيل له: فالضعفاء؟ قال: قد يُحتاجُ إليهم في وقت. كأنه لم ير بالكتابة عنهم بأسًا.

وقال أبو بكر المرُّوذِي عنه –يعني: الإمام أحمد رحمه الله-: إن الحديث عن الضعفاء قد يحتاج إليه، ومما يدلك على مذهبه في التوسعة: أنه أخرج حديثه كله في «المسند» المأثور عنه، الذي رُوِّينَاهُ عن أشياخنا، عن ابنه عبدالله، عنه.

ولم يعتبر الصحيح منه، وفيه أحاديث كثيرة يعلم الثقات أنها ضعيفة، وهو أعلم بضعفها منهم، ثم أدخلها مسنده؛ لأنه أراد تخريج «المسند»، ولم يقصد تصحيح السند، فاستجاز روايتها كما سمعها!!!.انتهى من المصدر السابق.

قال أبو مالك أمده الله بعونه وتوفيقه: وكذلكم صنع من صنف في العقيدة، فهل تفقه يا أخي الكريم؟!.

قال المروذي رحمه الله : وكانوا حدثونا عنه: (أعني: الإمام أحمد)، قال: كان عبدالرحمن (ابن مهدي) ينكر الحديث، ثم يخرج إلينا بعد وقت، فيقول: هو صحيح، قد وجدته!.انتهى من المصدر السابق.

وقال أخونا المتعالم وفقنا الله وإياه لطلب العلم النافع من أهله، في نفس الصفحة: (وإنما طريقتهم في التصنيف: الاحتجاج).

قُلتُ: روى أبو عمر بن عبدالبر رحمه الله في «جامع بيان العلم وفضله» (ج١برقم:٤٣٤) بسنده: عن سفيان الثوري أنه قال: إني أحب أن أكتب الحديث على ثلاثة أوجه: حديث أكتبه أريد أن أتخذه دينا، وحديث رجل أكتبه فأوقفه، لا أطرحه ولا أدين به، وحديث رجل ضعيف، أحب أن أعرفه ولا أعبأ به.

وقال أبو عمر بن عبد البر رحمه الله: وقال الأوزاعي: تعلم ما لا يؤخذ به كما تتعلم ما يؤخذ به.

قُلتُ: فأظن هذا التقرير كافيًا شافيًا لمن أراد معرفة طريقة السلف في الجمع والرواية والتصنيف، ولا أظن الأخ عادل ومن على شاكلته يرضون بهذه الطريقة وَاللهُ أَعلَمُ.

وقال أخونا عادل وفقه الله لكل خير في نفسه الصفحة: (ومن أمثلة ذلك في كتاب السُّنَّة: إنكارهم على أثر: (١٠، و٢٠٢، و..).

أقول مستعينا بالله وحده: قد أرغى وأزبد أخونا المتعالم في هذه المسألة في (ص:٣٠) من نسخته، ضاربًا بقواعد أهل العلم في مصطلح الحديث عرض الحائط، كما هي عادة المتطاولين، وكل ذلك ثمرة جهله بما قدمته من ذكر طريقة أهل العلم المتقدمين في تصانيفهم ومؤلفاتهم.

وما ذنبنا نحن إذا كنتَ قد تَقَحَّمتَ التحقيق والتخريج وأنت لم تسلك مسالكه، وإذا كنت قد تزببتَ قبل أن تتحصرم!!!. ولم تطلع على أقوال أهل العلم!.

وقد قيل: من استعجل الشئ قبل أوانه عوقب بحرمانه.

وقال مؤتمن الساجي رحمه الله تعالى: كان أبو بكر الخطيب الحافظ يقول: من صنف فقد جعل عقله على طبق يعرضه على الناس.

أخرجه علي بن الفضل المقدسي في "كتاب الأربعين المرتبة على طبقات الأربعين" (ص:٥٠٤).

قال: ويشبهه: ما قال عبد الله بن المقفع الكاتب: مَن صَنَّفَ فَقَد استُهدِفَ، فإن أحسن فقد استُعطِفَ، وإن أساء فقد استُقذِفَ.المصدر السابق.

فقد بينا لك أخي الكريم أنا نسير على طريقة أهل العلم المعتبرين في التصحيح والتضعيف، وبينت لك طريقتهم في التصنيف.

وقال الأخ المحقق عادل في هامش (ص:٣١)، (برقم:١): (لا أدري من المراد بالسلف!! فإن أقوالهم كثيرة في إثبات جلوس الرب تعالى على عرشه كما نقلتها في مقدمة تحقيق كتاب إثبات الحد لله تعالى).

قُلتُ: سأنقل لأخينا عادل الحمدان كلاما طيبا لعالمين جليلين:

أحدهما: العلامة الألباني رحمه الله تعالى، وهذا العالم الجليل ممن يجله أخونا المحقق عادل ولا يرميه بالإرجاء ولا يتنقصه؛ بل كما قدَّمتُ: يجله!!!.

فقد قال العلامة الألباني رحمه الله تعالى محدث العصر بشهادة أجل أهل العلم في هذا الزمان، وهما: العلامة شيخ الإسلام عبدالعزيز بن باز رحمه الله، وكذا العلامة محمد بن صالح بن عثيمين رحمه الله ، قال الألباني رحمه الله:

أما مثل (قصة البعوضة)، وما أدري إيش، ومثل: (الجلوس على العرش)، إلى آخره، هذه روايات لا سنام لها ولا خطام، تذكر في بعض الكتب التي تذكر الأحاديث والآثار المروية عن السلف بأسانيدها، فلما الإنسان بيدرس هذه الآثار كالأحاديث بأسانيدها بيعمل عملية تصفية، هُون صحيح، حديث صحيح، أثر صحيح، إلى آخره، هون حديث ضعيف، أثر ضعيف إلى آخره.

هذا القسم الثاني ما بنعرج عليه، ذكره ابن تيمية والا ابن القيم، ما أحد معصوم، ما منا من أحد إلا رَدَّ ورُدَّ عليه إلا صاحبَ هذا القبر محمد صلى الله عليه وآله وسلم.

أما إذا هو يتبنى عقيدة ما، واللهِ هُنا يجب عليكم أن تبحثوا في هذه العقيدة، مش نبحث فيما هو جائز فقط، لا هو من أركان الإسلام، ولا هو من فرائض الإسلام، ولا هو، ولا ولا إلى آخره، أما هنا، هنا بالذات يجب عليه أن يعرف أنه هذا الكلام صحيح وِلَّا لا؟.

فالآن الأثر الذي يذكر أن الله قاعد على عرشه، أَوَّلاً نسبة القول إلى الله، مثل نسبة الجهة إلى الله، والمكان إلى الله، واللا مكان إلى الله؛ لأنه كل ذلك أيش؟ لم يرد، حينئذ نرجع إلى الوارد فقط، ما ورد أبدًا في أحاديث يجب أن نبني عقيدتنا عليها، ولو أحاديث آحاد -اعطني بالك- لأنه نحن: الفلسفة هذه لا نؤمن بها، لا يوجد حديث (أن الله عز وجل قاعد على العرش)، (جالس على العرش)، إذًا هذا الأثر ليس له قيمة، هذا لو ثبت، وهو لم يثبت، ثم من تمام ضلال هذا الأثر: أنه باقي من العرش إِلِّي ما ممكن لعقل الإنسان يستوعب إيش سعته؛ لأنه أوسع من الكون كله، شو باقي من العرش؟ قدر إيش؟ شبر؟ سبحان الله! لوكان هذا العرش مثل كرسي واسع -بلا تشبيه يعني- كرسي واسع ما بيسع شخصين بيسع شخص ونص، وقيل: إن هذا العرش فيه فراغ مقدار شبر مشان يجلس مين؟ الأمير الملك، بيكون كلام سخيف، فما بالكم هذا العرش الذي لا يعلم سعته إلا الله الذي قال: ﴿وسع كرسيه السماوات والأرض﴾، فماذا نقول عن العرش؟ شيء فوق ما يتخيله الإنسان، كيف يقال: إن باقي هناك مقدار شبر، ليش هذا المقدار؟ مشان يجلس الرسول بجانب رب العالمين؟! ما بيسعه هذا المكان، هذ ما بيسعه، سبحان الله، لا نقلاً ولا عقلاً، هذا الشيء مقبول ...

المقصود: إنه إذا شفتوا هيك رواية؛ ما بتقولوا: هي عقيدة ابن تيمية، ذكرها ابن تيمية، وأنا بأقلك: كان الأولى أنه يذكرها ويعلق عليها، لكن العالم يا أخي الذي

يفيض علمًا ما بيستطيع أنه كل كلمة بيحكيها ويرميها أنه بيقف عندها وبيعلق عليها، هذه طبيعة العلماء هيك، لكن لمَّا بيجي يؤلف لك في (العقيدة الحموية)، (التدمرية) مثلاً إلى آخره، (الواسطية)، وبيجي بيتكلم مثلاً، لا سمح الله: أنه (الله قاعد على العرش)، وباقي فراغ مقدار شبر مشان يقعد عليه محمد عليه الصلاة والسلام، والله هذه مشكلة المشاكل، وأنا أول الكافرين بها، أكيد بدكم تتصوروا أنه أكيد مثل هذه الضلالة إنه ابن تيمية بيتحملها وتنسب إليه، هذا خطأ لا يجوز، هذه نصيحتي لكم لعلها واضحة.انتهى من "موسوعة الألباني في العقيدة" (ج٧ص:١٠٣٥-١٠٣٧).

قُلتُ: وعلى تسيلم أن بعض السلف قد أثبت (الجلوس والقعود)، من غير دليل واضح من الكتاب العزيز، أو من السُّنَّة الصحيحة، أو مما صح سنده عن الصحابة رضي الله عنهم، فهل يُبنى عليها ولاء وبراء وتبديع وتجديع؟!.

اللّٰهُمَّ لا، إلا على مذهب الحدادية الباشميلية، ومن سار على دربهم البائر الخاسر، فهذا الشيخ محمد بن صالح بن عثيمين رحمه الله تعال يقرر هذه المسألة ويقول: : الاستِوَاءُ عَلَى الشَّيءِ فِي اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ يَأتِي بِمَعنَى: الجُلُوسِ، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَجَعَلَ لَكُمْ مِنَ الْفُلْكِ وَالْأَنْعَامِ مَا تَرْكَبُونَ (١٢) لِتَسْتَوُوا عَلَى ظُهُورِهِ﴾، وَالإِنسَانُ عَلَى ظَهرِ الدَّابَّةِ جَالِسٌ أَم وَاقِفٌ؟ هُوَ جَالِسٌ؛ لَكِن هَل يَصِحُّ أَن نُعَدِّيَهُ إِلَى استِوَاءِ اللهِ عَلَى العَرشِ؟ هَذَا مَحَلُّ نَظَرٍ، فَإِن ثَبَتَ عَن السَّلَفِ أَنَّهُم فَسَّرُوا ذَلِكَ بِالجُلُوسِ، فَهُم أَعلَمُ مِنَّا بِهَذَا، وَإِلَّا فَفِيهِ نَظَرٌ، وَإِلَّا نَقُولُ: كَيفِيَّةُ الاستِوَاءِ مَجهُولٌ، وَمِن جُملَةِ الجَهلِ أَلَّا نَدرِي: أَهُوَ جَالِسٌ، أَو غَيرُ جَالِسٍ، وَلَكِن نَقُولُ: مَعنَى الاستِوَاءِ العُلُوُّ، هَذَا أَمرٌ لَا شَكَّ فِيهِ، اِستَوَى عَلَى العَرشِ، يَعنِي: عَلَا عُلُوًّا خَاصًّا غَيرُ العُلُوِّ العَامِّ الَّذِي عَلَى جَمِيعِ المَخلُوقَاتِ.انتهى من "لقاءات الباب المفتوح".

وقال أخونا عادل وفقنا الله وإياه (ص:٣١) هامش (٣): (لا يطعن في هذا الأثر -حسب علمي- إلا الجهمية معطلة الصفات ...إلخ).

قُلتُ: لقد أبعدتَ النُّجعةَ، وأغرقتَ في النزع، وَأَخطَأَتِ اُستُكَ الحُفرَةَ، وما هذا التقعيد والجرأة منك وإصدار هذا الحكم على عواهنه إلا بسبب جهلك بمنهج السلف في الأمور الاجتهادية.

وقد أُخبرتُ أنك ممن يتبنى منهج الحدادية المشئوم الذين يعقدون على المسائل الخلافية الولاء والبراء والهجر والتبديع والتقذيع، ولا يرعون لعالم سلفي حرمة، بصرف النظر عن ما إذا كنتَ تقصد الدكتور القحطاني أو غيره.

فإني إنما أتكلم عن منهجك الواضح في أسلوبك في النقاش، وفي قواعدك الغير منضبطة بضوابط الكتاب والسنة، والتي لا تَمُتُّ إلى منهج السلف بصلة.

وإلا فيكفيك ما قدمته عن العلامة الألباني رحمه الله تعالى في مثل هذه المسائل، والله المستعان.

قال عادل الحمدان هامش (ص:١٠٤): (تنبيه: حَكَمَ الرياشي محقق كتاب السُّنَّة لعبدالله بن أحمد (طبعة البخاري) على هذا الأثر بأنه منكر!! ولا يخفى أن من خالف إجماع السلف في هذه المسألة فقوله هو المنكر. والله المستعان).

قُلتُ: على رسلك يا جويهل! فإن أبا مالك والحمد لله ممن يحب السلف ويحب اتباعهم واقتفاء آثارهم.

وكل ما في الأمر: أني عند أن حققت الكتاب حكمت على الأثر بذلك الحكم عن طريق الاجتهاد، فلما تبين لي خطئي ووجدت شيخ الإسلام رحمه الله تعالى قد بين موقف السلف رحمهم الله من لفظ (الحد) رجعت إليه، ونقلت كلام شيخ

الإسلام رحمه الله برمته مع تلخيص ما يحتاج إلى تلخيص في تحقيقي على (نقض عثمان بن سعيد الدارمي رحمه الله تعالى)، فلا أدري هل اطلعت على ذلك وأغفلته، وألصقت بي من البهتان ما أنا برئ منه، كما هي عادتكم معاشر الحدادية الباشميلية، أم أنك لم تطلع عليه.

ثم إني بفضل من الله سبحانه وتعالى وحده قد أثبته أيضًا منذ زمن وليس الآن –أعني: كلام شيخ الإسلام المذكور آنفا- وذلك في الطبعة الثانية من كتاب السُّنَّة -يسر الله إدخاله في الطباعة قريبًا بحوله وقوته- لأن من منهجنا نحن السلفيون بحمد الله أننا نرجع إلى الحق متى ما ظهر وتبين لنا بأدلته، لأنه مطلبنا، ولا نعتقد لأنفسنا العصمة من الخطأ ومن الزلل.

ثم إني أعلنها توبة صريحة صادقة لله وحده، لا من أجلك، ولا من أجل نقدك؛ لأني لا أعلم من أنت ولا ما هي مكانتك!! يا أيُّهَا الغمر!، إلا ما عرفتك به هذه الأيام في مثل تحقيقاتك هذه الهزيلة، والله المستعان.

وأنا أعترف بخطئي لله عند أن حكمت على (لفظ: الحد) بالنكارة.

وقول عادل الحمدان هدانا الله وإياه لتحري الحق وقول الصواب (ص:٣١) في الهامش: (٣): (لا يطعن في هذا الأثر –حسب علمي- إلا الجهمية معطلة الصفات ... إلخ).

قُلتُ: هكذا أطلق الحكم على عواهنه، وهو يعلم أني وغيري قد حكمنا على هذا الأثر بالضعف والنكارة، كما قدمتُ.

وأنا -ولله الحمد والمنة- لم أكن جهميًّا، لا في ذلكم الوقت ولا الآنَ، وأسأل الله سبحانه وتعالى الثباتَ على دينه إلى أن ألقاه على ذلك.

فأرجو منك أخي عادل أن تطلب العلم؛ كي تتعلم كيف التعامل مع أهل العلم في المسائل الاجتهادية، وكيف تتعامل مع أهل السُّنَّة السلفيين إذا ما صدر عن أحدهم خطأ عن طريق الاجتهاد، ولتنظر في مقاصد أهل العلم، فالناس ليسوا سواسية يا بني حداد!!! فأنزلوا الناس منازلهم، وانظروا إلى المقاصد، وما هي مصادر التلقي عند من تصدرون في حقهم الأحكام حتى تعلموا كيف تنزلون الأحكام.

وانظر في كتب شيخ الإسلام رحمه الله حتى تسير على طريقة السلف رحمهم الله تعالى، فقد وضع قواعد سلفية لتكون نبراسا لمن أراد سلوك طريقة أهل العلم، فقال رحمه الله:

ليس كل من دخل عليه شعبة من شعب النفاق والزندقة، فقبلها جهلاً أو ظلمًا، يكون كافرًا منافقًا في الباطن؛ بل قد يكون معه من الإيمان بالله ورسوله ما يجزيه الله عليه، ولا يظلم ربك أحدًا.انتهى من "درء تعارض العقل والنقل" (ج٥ص:٣٠٨).

وقال رحمه الله تعالى: ليس كل من تكلم بالكفر يكفر حتى تقوم عليه الحجة المثبتة لكفره فإذا قامت عليه الحجة كفر حينئذ.انتهى من "مجموع الفتاوى" (ج٥ص:٣٠٦).

وقال رحمه الله تعالى: ليس كل من جهل بعض أسماء الله وصفاته يكون كافرا إذ كثير من المؤمنين لم يسمع كثيرا مما وصفه به رسوله وأخبر به عنه.انتهى من "مجموع الفتاوى" (ج٧ص:٥٧٤).

وقال رحمه الله تعالى: وأجمع الصحابة وسائر أئمة المسلمين على أنه ليس كل من قال قولا أخطأ فيه؛ أنه يكفر بذلك، وإن كان قوله مخالفًا للسُّنَّةِ، فتكفير كل مخطئ خلاف الإجماع.انتهى من "مجموع الفتاوى" (ج٧ص:٦٨٥).

وقال رحمه الله تعالى: وأيضا، فإن الله تعالى قد أخبر في غير موضع أنه لا يكلف نفسًا إلا وسعها، كقوله: ﴿لا يكلف الله نفسا إلا وسعها﴾.

وقوله تعالى: ﴿والذين آمنوا وعملوا الصالحات لا نكلف نفسا إلا وسعها﴾.

وقوله: ﴿لا تكلف نفس إلا وسعها﴾. وقوله: ﴿لا يكلف الله نفسا إلا ما آتاها﴾.

وأمر بتقواه بقدر الاستطاعة، فقال: ﴿فاتقوا الله ما استطعتم﴾.

وقد دعاه المؤمنون بقولهم: ﴿ربنا ولا تحمل علينا إصرا كما حملته على الذين من قبلنا ربنا ولا تحملنا ما لا طاقة لنا به﴾. فقال: «قد فعلت».

فدلت هذه النصوص على أنه لا يكلف نفسًا ما تعجز عنه، خلافا للجهمية المُجبرة.

ودلت على أنه لا يُؤَاخذ المخطئ والناسي خلافًا للقدرية والمعتزلة، وهذا فصل الخطاب في هذا الباب.

فالمجتهد المستدل من إمام وحاكم وعالم وناظر ومُفتٍ، وغير ذلك، إذا اجتهد واستدل فاتقى الله ما استطاع، كان هذا هو الذي كلفه اللهُ إياه، وهو مطيع لله، مستحق للثواب إذا اتقاه ما استطاع، ولا يعاقبه الله ألبتة، خلافا للجهمية المجبرة.انتهى من "مجموع الفتاوى" (ج١٩ص:٢١٦-٢١٧).

وانظر موقف الحافظ الذهبي رحمه الله من إمام الأئمة محمد بن إسحاق بن خزيمة رحمه الله تعالى لمَّا تأول: «حديث الصورة»:

قال الإمام الذهبي رحمه الله: ولابن خُزَيمَةَ عَظَمَةٌ فِي النُّفُوسِ، وَجَلاَلَةٌ فِي القُلُوبِ؛ لِعِلمِهِ وَدِينِهِ وَاتِّبَاعِهِ السُّنَّةَ.

وَكِتَابُه فِي (التَّوحيدِ) مُجَلَّدٌ كَبِيرٌ، وَقَد تَأَوَّلَ فِي ذَلِكَ حَدِيثَ الصُّورَةِ، فَليَعذُر مَن تَأَوَّلَ بَعضَ الصِّفَاتِ، وَأَمَّا السَّلَفُ فَمَا خَاضُوا فِي التَّأوِيلِ؛ بَل آمَنُوا وَكَفُّوا، وَفَوَّضُوا عِلمَ [كَيفِيَّةِ] ذَلِكَ إِلَى اللهِ وَرَسُولِه.

وَلَو أَنَّ كُلَّ مَنْ أَخطَأَ فِي اجتِهَادِهِ مَعَ صِحَّةِ إِيمَانِهِ، وَتَوَخِّيهِ لاتِّبَاعِ الحَقِّ، أَهدَرنَاهُ، وَبَدَّعنَاهُ، لَقَلَّ مَن يَسلَمُ مِنَ الأَئِمَّةِ مَعَنَا، رَحِمَ اللهُ الجَمِيعَ بِمَنِّهِ وَكَرَمِهِ.انتهى كلامه رحمه الله تعالى من "السير" (١٤ص:٣٧٤-٣٧٦).

قُلتُ: فعليك باتباع منهج السلف الصالح في النقد يا عادلُ عن الحق! واجتنب طريقة أشياخك الحدادية الباشميلية الفالحية، فإنها طريق مردية مخزية في الدنيا والآخرة، عافانا الله وإياك من مضلات الفتن، والله المستعان.

قال عادل الحمدان (ص:١٧): (ولو أنه اعتمد على نسخة الظاهرية لأراح القارئ من تلك الحواشي).

قُلتُ: تنبيهك هذا جاء في غير أوانه، فقد تعقبت نفسي بنفسي والحمد لله، وقابلت الكتاب على النسخة الظاهرية ونسخة مكتبة أم القرى، منذ ثلاث سنوات، وربما أنك في ذلك الحين ما قد بدأتَ في تحقيق نسختك، والله المستعان.

قال المحقق العاجز عادل الحمدان أصلحنا الله وإياه (ص:١٧) (برقم:٣): (الجرأة على الحكم على كل أسانيد الكتاب صحة وضعفًا).

قُلتُ: لا أدري يا محقق العصر والأوان!! هل هذا يُعَدُّ قدحًا منك أم مدحًا!؟.

راجع نفسك وتأكد منها!.

فإن كان قدحًا وهو الظاهر، فهذا النقد والتعجب إنما هو ثمرة جهلك بعلم مصطلح الحديث ومذاهب أهل العلم في جواز التصحيح والتضعيف في القرون المتأخرة.

ولا أدري هل هذا النقد صادر منك عن علم بما ذهب إليه العلامة أبو عمرو ابن الصلاح رحمه الله؟ أم أنه مجرد الجهل والهوى.

فإن كنت تعلم -ولا أظنك كذلك- فأنت قد اخترت مذهبًا مرجوحًا مطروحًا وأنت لا تعلم، أو أنك تعلم؛ لكنك آثرت القول الشاذ -كما هو منهج الحدادية- على القول الراجح، والله المستعان.

والذي يظهر لي -وَاللهُ أَعلَمُ- أن الذي أوقع المحقق المزعوم والناقد الموهوم في إطلاق هذه العبارة واحد من أمرين لا ثالث لهما:

الأول: إما أنه رجل جاهل بعلم التخريج ودراسة الأسانيد والحكم عليها صحة وضعفًا، وهذا واضح وضوح الشمس من عمله في كتاب السُّنَّة، وهذا في حدِّ ذاته مصيبة عظيمة؛ إذ كيف يقحم نفسه في تحقيق كتاب من كتب أهل العلم المهمة وهو لم يتضلع بعد من علوم الآلة مثل علم مصطلح الحديث وغيره، فيكون قد تزبب قبل أن يتحصرم، وقد قيل: من استعجل الشئ قبل أوانه عوقب بحرمانه.

وقيل أيضًا:

من تحلَّى بغير ما هو فيه ... فضحته شواهد الامتحان

الأمر الثاني: (ولا أظنه) أنه قد تعلم فن المصطلح؛ لكنه آثر القول المرجوح على القول الراجح، وهذه طريقة من يتزيا بالعلم وليس بأهلٍ.

ولعلي أفيدك بمذاهب أهل العلم في هذه المسألة؛ لكونك لم تتعلمها من قبلُ! ولم تطلع عليها وعلى الخلاف فيها، فإليك البيان واشكر لمن أسدى إليك العلم.

فقد قال العلامة أبو عمرو بن الصلاح رحمه الله في "المقدمة" (ص:٢٢-٢٣): إذا وجدنا فيما يُروى من أجزاء الحديث وغيرها حديثًا صحيحَ الإسناد، ولم نجده في أحد ((الصحيحين))، ولا منصوصًا على صحته في شيء من مصنفات أئمة الحديث المعتمدة المشهورة، فإنا لا نتجاسر على جزم الحكم بصحته، فقد تعذَّر في هذه الأعصار الاستقلال بإدراك الصحيح بمجرد اعتبار الأسانيد؛ لأنه ما من إسناد من ذلك إلا ونجد في رجاله من اعتمد في روايته على ما في كتابه، عَرِيًّا عما يشترط في الصحيح من: الحفظ، والضبط، والإتقان.

فآل الأمر إذًا في معرفة الصحيح والحسن إلى الاعتماد على ما نَصَّ عليه أئمةُ الحديث في تصانيفهم المعتمدة المشهورة، التي يؤمن فيها لشهرتها من التغيير والتحريف، وصار معظم المقصود بما يتداول من الأسانيد خارجًا عن ذلك إبقاء سلسلة الإسناد التي خُصَّت بها هذه الأمة، زادها الله تعالى شرفا، آمين.انتهى

قُلتُ: وقد خالفه جمع من أهل العلم المعتبرين، فقال الإمام النووي رحمه الله:

السادسة: من رأى في هذه الأزمان حديثًا صحيح الإسناد في كتاب، أو جزءٍ لم يَنُصَّ على صحته حافظ معتمد، قال الشيخ تقيُّ الدين: لا يحكم بصحته لضعف أهلية أهل هذه الأزمان.

قال النووي رحمه الله تعالى: والأظهر عندي جوازه لمن تمكن وقويت معرفته، وَاللهُ أَعلَمُ.انتهى من "التقريب والتيسير" (ص:٢٨).

قال الحافظ ابن كثير رحمه الله تعالى: وكذلك يوجد في ((معجمي الطبراني: الكبير والأوسط)، و(مسندي أبي يعلى، والبزار)، وغير ذلك من المسانيد والمعاجم، والفوائد والأجزاء: ما يتمكن المتبحر في هذا الشأن من الحكم بصحة كثير منه، بعد النظر في حال رجاله، وسلامته من التعليل المفسد، ويجوز له الإقدامُ على ذلك!!! وإن لم يَنُصَّ على صحته حافظ قبله!! موافقة للشيخ أبي زكريا يحي النووي، وخلافًا للشيخ أبي عمرو.انتهى من "اختصار علوم الحديث" (ص:٢٨).

وقال الحافظ العراقي رحمه الله: وما رجحه النووى هو الذي عليه عمل أهل الحديث، فقد صحح جماعة من المتأخرين أحاديث لم نجد لمن تقدمهم فيها تصحيحًا.انتهى المراد من "التقييد والإيضاح" (ص:٢٣).

وقال الحافظ ابن حجر رحمه الله: قوله: (فآل الأمر إلى الاعتماد على ما نَصَّ عليه أئمة الحديث في تصانيفهم المعتمدة المشتهرة ... إلى آخره).

فيه نظر؛ لأنه يشعر بالاقتصار على ما يوجد منصوصًا على صحته وردِّ ما جمع شروط الصحة إذا لم يوجد النَّصُّ على صحته من الأئمة المتقدمين.

فيلزم على الأول: تصحيح ما ليس بصحيح؛ لأن كثيرًا من الأحاديث التي صححها المتقدمون، اطَّلَعَ غيرهم من الأئمة فيها على علل تحطها عن رتبة الصحة، ولا سيما من كان لا يرى التفرقة بين الصحيح والحسن.

فكم في كتاب ابن خزيمة من حديث محكوم منه بصحته، وهو لا يرتقي عن رتبة الحسن.

وكذا في كتاب ابن حبان؛ بل وفيما صححه الترمذي من ذلك جملة.

مع أن الترمذي ممن يفرق بين الصحيح والحسن؛ لكنه قد يَخفَى على الحافظ بعضُ العلل في الحديث، فيحكم عليه بالصحة بمقتضى ما ظهر له، ويطلع عليها غيره، فيرد بها الخبر.

وللحاذق الناقد بعدهما الترجيح بين كلاميهما بميزان العدل، والعمل بما يقتضيه الإنصاف، ويعود الحال إلى النظر والتفتيش الذي يحاول المُصَنِّفُ سَدَّ بابه!! والله تعالى أعلم.

الأمر الرابع: كلامه يقتضي الحكم بصحة ما نُقِلَ عن الأئمة المتقدمين فيما حكموا بصحته في كتبهم المعتمدة المشتهرة، والطريق التي وصل إلينا بها كلامهم على الحديث، بالصحة وغيرها، هي الطريق التي وصلت إلينا بها أحاديثهم.

فإن أفاد الإسناد صحة المقالة عنهم، فليفد الصحة بأنهم حدثوا بذلك الحديث، ويبقى النظر إنما هو في الرجال الذين فوقهم، وأكثرهم رجال الصحيح، كما سنقرره.

الأمر الخامس: ما استدل به على تعذر التصحيح في هذه الأعصار المتأخرة بما ذكره من: كون الأسانيد ما منها إلا وفيه من لم يبلغ درجة الضبط والحفظ

والإتقان، ليس بدليل ينهض لصحة ما ادعاه من التعذر؛ لأن الكتاب المشهور الغني بشهرته عن اعتبار الإسناد منا إلى مصنفه، كسُنن النسائي مثلاً، لا يحتاج في صحة نسبته إلى النسائي إلى اعتبار حال رجال الإسناد منا إلى مصنفه.

فإذا روى حديثًا ولم يعلله، وجمع إسناده شروط الصحة، ولم يطلع المحدث المطلع فيه على علة، ما المانع من الحكم بصحته ولو لم يَنُصَّ على صحته أَحَدٌ مِن المتقدمين، ولا سيما وأكثر ما يوجد من هذا القبيل ما رواته رواة الصحيح.

هذا لا ينازع فيه مَن له ذوق في هذا الفن!!!.انتهى من "النكت على مقدمة ابن الصلاح" (ج١ص:٢٧٠-٢٧٢) بتحقيق شيخنا ووالدنا العلامة ربيع بن هادي عمير المدخلي رفع الله قدره في الدارين، وأحسن عاقبته وإيانا في الأمور كلها.

فهل أنت ممن يحسنون هذا الفن يا عادل! وإلا:

فدع عنك الكتابة لستَ منها ... ولو سودتَ وجهك بالمداد.

قال المحقق عادل وفقنا الله وإياه لكل خير (ص:١٧): (حتى قيل: إنه لم يفته شئ من أحاديث وآثار الكتاب إلا وحكم عليه!).

قُلتُ: الحمد لله رب العالمين الذي جعلك تنقل هذا المدح من غير شعور منك بفحواه ومضمونه في الحقيقة، فإن هذا الذي وصفتني به أعتبره من نعم الله تعالى عليَّ التي أعجز عن شكرها؛ كوني لم يفتني شيء من الأحاديث والآثار إلا وقد حكمتُ عليه، والحمد في هذا لله أولا وآخرًا، فراجع حساباتك.

وقوله: (ص:١٧): [بل حتى ما يقول فيه المصنف: (سألت أبي، وقال أبي، وسمعت أبي)، فإنه يقول فيه: (أثر صحيح)! فهل مثل هذا يحتاج إلى حكم؟!).

قُلتُ: سبحان الذي أعمى بصيرتك وأنت لا تشعر!!.

فإني قد بينت في مقدمة الكتاب أن في سند كتاب السُّنَّة رجلين فيهما جهالة، وحتى لا يتشكك أحد في صحة الكتاب، فإني التزمت أني أحاول تخريج كل أثر رواه المصنف في الكتاب بسنده من مصادره، سواء كان عن أبيه أم عن غيره.

وهذا يعتبر دفاعًا مني عن كتاب عبدالله بن أحمد من أن يطعن في صحة نسبته إلى مصنفه طاعن من أهل الأهواء.

ثم إني عند أن أحكم على مثل ما يرويه المصنف عن أبيه، إنما هو في الغالب فيما رواه اللالكائي أو غيره بسنده إلى المصنف، عن أبيه، وهكذا، وهي قليلة فيما أظن، وقصدي من ذلك الحكم على الإسناد الذي دون المصنف.

وللفائدة أنقل كلامًا ماتعًا مفيدًا لمن أراد الحق واتباعه للعلامة الألباني رحمه الله تعالى من مقدته على "شرح الطحاوية" (ص:٢٢-٢٣)، فقد قال رحمه الله:

وكان مما فاتني يومئذ: توحيد طريقة التخريج في أحاديث الكتاب التي أخرجها الشيخان أو أحدهما، فقد جريت في كثير من تخريجاتي وتأليفاتي على التصريح في أول التخريج بمرتبة الحديث التي ينتهي إليها التحقيق، سواء كان مما أخرجه الشيخان أو أحدهما، فاقول مثلا: (صحيح، أخرجه الشيخان)، أو: (صحيح، أخرجه البخاري)، أو: (صحيح، رواه مسلم)، ونحو ذلك، ولكن لم يطرد لي ذلك

في كل أحاديثهما؛ بل وقع هذا التصريح في بعضها دون بعض.

وكان قد بلغني عن بعضهم أنه استشكل أو استنكر هذا التصريح، فحملني ذلك على أن كتبت كلمة في المقدمة التي سبقت الإشارة إليها، أدفع بها الاستشكال المشار إليه، فقلت فيها ما نصه:

(يلاحظ القارئ الكريم أن كثيرًا من الأحاديث التي جاءت في الكتاب معزوة إلى «الصحيحين»، أو أحدهما، قد علقنا عليه بقولنا: (صحيح). وتارة نقول: (صحيح، متفق عليه)، أو: (صحيح، رواه البخاري)، أو: (صحيح، رواه مسلم)، وذلك حين يكون الحديث غير مخرج في الكتاب، فالذي نريد بيانه حول ذلك، أنه يقول قائل: إن الجمع بين (صحيح)، و(متفق عليه)، ونحوه، اصطلاح غير معروف، وقد يتوهم فيه البعض أن أحاديث «الصحيحين»؛ كأحاديث «السُّنن»، وغيرها من الكتب التي تجمع الصحيح والضعيف من الحديث ولم يفرد للصحيح فقط.

وجوابًا على ذلك نقول:

إن الذي دعانا إلى هذا الاصطلاح، إنما هو شيء واحد، ألا وهو رغبتنا في إيقاف القارئ بأقرب طريق على درجة الحديث بعبارة قصيرة صريحة، مثل قولنا: (صحيح)، جرينا على هذا في كل حديث صحيح، ولو كان من المتفق عليه، لما ذكرنا، ولسنا نعني بذلك ما أشرنا إليه مما قد توهمه البعض، كيف والصحيحان هما أصح الكتب بعد كتاب الله تعالى باتفاق علماء المسلمين من المحدثين وغيرهم، فقد امتازا على غيرهما من كتب السُّنَّة بتفردهما بجمع أصح الأحاديث الصحيحة، وطرح الأحاديث الضعيفة والمتون المنكرة، على قواعد متينة، وشروط دقيقة، وقد وفقوا في ذلك توفيقًا بالغًا لم يوفق إليه من بعدهم ممن نحا نحوهم في جمع الصحيح، كابن خزيمة، وابن حبان، والحاكم، وغيرهم حتى صار عرفًا عاما أن الحديث إذا

أخرجه الشيخان أو أحدهما، فقد جاوز القنطرة، ودخل في طريق الصحة والسلامة، ولا ريب في ذلك، وأنه هو الأصل عندنا، وليس معنى ذلك أن كل حرف أو لفظة أو كلمة في «الصحيحين» هو بمنزلة ما في «القرآن» لا يمكن أن يكون فيه وهم أو خطأ في شيء من ذلك من بعض الرواة، كلا؛ فلسنا نعتقد العصمة لكتاب بعد كتاب الله تعالى أصلا، فقد قال الإمام الشافعي وغيره: (أبى الله أن يتم إلا كتابه)، ولا يمكن أن يدعي ذلك أحد من أهل العلم ممن درسوا الكتابين دراسة تفهم وتدبر مع نبذ التعصب، وفي حدود القواعد العلمية الحديثة، لا الأهواء الشخصية، أو الثقافة الأجنبية عن الإسلام وقواعد علمائه.انتهى المراد.

قُلتُ: فظهر بهذا التقرير من العلامة الألباني رحمه الله أن المسألة اجتهادية من أصلها لاتقبل النقد والإنكار؛ لكن مصيبة الحدادية أنهم يجعلون من مثل هذه المسائل محلًّا للولاء والبراء والنقد والتثريب، وهم لو جئت تفتشهم لوجدتهم ملأى بالنقائص والمعايب والمثالب.

لكن الكبر والغرور والإعجاب بالنفس، وظنهم بأنفسهم أنهم أهل المعتقد الصحيح، وأهل الصفاء والنقاء، وأهل الغيرة على العقيدة، هو الذي أعمى أبصارهم وبصائرهم عن النظر في عيوبهم، والنظر إلى غيرهم بأنهم مرجئة، ومميعة ...إلخ.

قوله: (ص:١٧): (بل وحكم على قول الصحابي عبدالله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما كما سيأتي (برقم/١٠٦٢) بأن إسناده صحيح، ومتنه منكر!!).

قُلتُ: ما أشد جهلك يا عادل! ألم أبين سبب نكارة الأثر في الهامش؟!.

ولعلي أبين لك السبب هنا، فقد أخرجه عبدالله (ج٢برقم:١/١٠٦٩) بتحقيقي: من طريق هشام بن عروة، عن أبيه، عن عبدالله بن عمرو رضي الله عنهما، قال: خلق الله عز وجل الملائكة من نور الذراعين والصدر.

قُلتُ: وَوَجهُ النَّكَارَةِ فِيهِ، وَفِي الَّذِي قَبلَهُ: أَنَّهُمَا مُخَالِفَانِ لِنُصُوصِ القُرآنِ، الَّتِي فِيهَا ذِكرُ خَلقِ إِبلِيسَ: ﴿مِنْ مَارِجٍ مِنْ نَارٍ﴾، مِن غَيرِ تَقيِيدٍ، وَحَدِيثِ عَائِشَةَ رضي الله عنها، الَّذِي أَخرَجَهُ الإِمَامُ مُسلِمٌ (ج٤برقم: ٢٩٩٦)، قَالَت: قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وعلى آله وسلم: «خُلِقَتِ المَلَائِكَةُ مِن نُورٍ، وَخُلِقَ الجَانُّ مِن مَارِجٍ مِن نَارٍ، وَخُلِقَ آدَمُ مِمَّا وُصِفَ لَكُم»، فَأَطلَقَ فِي هَذَا الحَدِيثِ، وَلَم يُقَيِّد، وَاللهُ أَعلَمُ.

وأما كون السند صحيحًا، فهذا ظاهر من رجاله.

وأما كونه منكرًا، فلكون عبدالله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما ممن عُرِفَ بأخذه عن أهل الكتاب يا محقق!. فإليك بيان أهل العلم في ذلك:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: كان عبدالله بن عمرو قد أصاب يوم اليرموك زاملتين من كتب أهل الكتاب، فكان يحدث منهما بما فهمه من هذا الحديث من الإذن في ذلك، ولكن هذه الأحاديث الإسرائيلية تذكر للاستشهاد لا للاعتقاد، فإنها على ثلاثة أقسام:

أحدها: ما علمنا صحته مما بأيدينا مما يشهد له بالصدق، فذاك صحيح.

والثاني: ما علمنا كذبه بما عندنا مما يخالفه.

والثالث: ما هو مسكوت عنه، لا من هذا القبيل، ولا من هذا القبيل، فلا نؤمن به ولا نكذبه، وتجوز حكايته لِمَا تقدم، وغالب ذلك مما لا فائدة فيه تعود إلى أمر ديني، ولهذا يختلف علماء أهل الكتاب في مثل هذا كثيرًا، ويأتي عن

المفسرين خلافٌ بسبب ذلك، كما يذكرون في مثل هذا: أسماء أصحاب الكهف! ولون كلبهم! وعدتهم! وعصا موسى، من أي الشجر كانت؟ وأسماء الطيور التي أحياها الله لإبراهيم! وتعيين البعض الذي ضرب به القتيل من البقرة! ونوع الشجرة التي كلم الله منها موسى! إلى غير ذلك مما أبهمه الله في القرآن مما لا فائدة في تعيينه تعود على المكلفين في دنياهم ولا دينهم.انتهى من "مجموع الفتاوى" (ج١٣ص:٣٦٦-٣٦٧).

وقال الإمام المفسر المؤرخ أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير رحمه الله: فإنه -يعني: عبدالله بن عمرو- قد كان وجد يوم اليرموك زاملتين مملوءتين كُتُبًا من علوم أهل الكتاب، فكان يحدث منهما بأشياء كثيرة من الإسرائيليات، منها المعروف والمشهور والمنكور والمردود.انتهى من "البداية والنهاية" (ج١ص:٥٢) ط دار هجر.

وقال رحمه الله تعالى: عبد الله بن عمرو أصاب يوم اليرموك زاملتين من كتب المتقدمين، فكان يحدث منها، وَاللهُ أَعلَمُ.انتهى المصدر السابق (ج٢ص:٥٤٦).

وقال في (ج٨ص:٥٣٠-٥٣١): وقد كان له اطلاع على ذلك من جهة زاملتين كان أصابهما يوم اليرموك، فكان يحدث منهما عن أهل الكتاب، وعن كعب بن ماتع الحبر، وكان بصيرا بأقوال المتقدمين على ما فيها من خلط وغلط، وتحريف وتبديل، فكان يقولها بما فيها من غير نقد، وربما أحسن بعض السلف بها الظن فنقلها عنه مُسَلَّمَةً، وفي ذلك من المخالفة لبعض ما بأيدينا من الحق جملة كثيرة؛ لكن

لا يتفطن لها كثير من الناس!!!.انتهى

فقوله: (وربما أحسن بعض السلف بها الظن فنقلها عنه مُسَلَّمَةً ... إلخ)، هو مما نحن بصدده في تحقيقنا، وقد حصل في كتب السلف في العقيدة والتفسير وغيرها الشيء الكثير من ذلك، فهل نتركها من غير بيان حالها ومن غير تمييز صحيحها من ضعيفها من أجل قواعد عادل حمدان ومن كان على شاكلته!!!.

لا أظن عاقلا منصفًا يرضى بهذا وَاللهُ أَعلَمُ.

قُلتُ: هذا ما ظهر لي على سبيل الإجمال لا على سبيل التقصي مما أورده هذا المتعالم الجاهل بعلوم السلف وطرقهم في التحقيق والتصنيف والتقعيد، أردت منه بيان جهالاته حتى لا ينخدع بها الأغمار الذين لم يتضلعوا من العلوم النافعة، ولم يجالسوا العلماء الأجلة الكبار، وإلا فقد كان الإعراض عما أورده هذا المحقق المزعوم أولى وأحرى، لولا أنه قد حضني على الرد على تهريجاته من أهل الفضل والعلم من لا ينبغي لمثلي رد توجيهاته، والله المستعان.

ولعلي أفرغ وقتا إن شاء الله تعالى لتتبع الكتاب صفحة صفحة وسطرا سطرا حتى أكشف زيفه وتلبيساته حتى لا تنطلي على طلبة العلم المبتدئين، فأكتفي هنا بهذا، وَاللهُ أَعلَمُ.

والحمد لله أَوَّلًا وَآخِرًا

وصلى الله وسلم على نبيه محمد وعلى آل

وسلم تسليما كثيرًا.

وكتب

أبو مالك أحمد بن علي بن المُثَنَّى

القُفِيلي الرِّياشي

في [١١/١١/ذي القعدة/١٤٣٣هـ]

اليمن/محافظة ذمار/دار الحديث بمعبر جهران